التّواصُلُ الأدَبِيّ

مجلة نصف سنويّة محكّمة ومفهرسة

تعنى بقضايا الأدب العام والمقارن والنّقد والتّرجمة

تصدر عن مخبر الأدب العام والمقارن
جامعة باجي مختار / عنابة (الجزائر)

رقم المجلّد: 09 / رقم العدد: 01 الرّقم التّسلسلي: 14 / جانفي 2020

ر ت م د: ISSN: 1112-7597 / ر ت م د إ: EISSN 2588-2333
رقم الإيداع: Dépôt légal: 2007-4999

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار – عنابة –
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

التواصل الأدبي

مجلة نصف سنوية محكّمة ومفهرسة
تعنى بقضايا الأدب العام والمقارن والنقد والترجمة
تصدر عن مخبر الأدب العام والمقارن

إدارة المجلة: أ.د/ عبد المجيد حنون
رئيسة التحرير: أ.د/ سامية عليوي

أمانة التحرير:

- أ.د/ سامية عليوي ..... allioui.samia620@gmail.com
- د/ خضرة حمراوي ..... hamraouikhadra86@gmail.com
- أ/ سليم لسود ..... la.salimhoho@gmail.com

رقم المجلد: 09 / رقم العدد: 01 ..... الرقم التسلسلي: 14 / جانفي 2020

منشورات مخبر الأدب العام والمقارن

ر ت م د: ISSN: 1112-7597 / ر ت م د إ: EISSN 2588-2333
رقم الإيداع: Dépôt légal: 2007-4999

العنوان: مخبر الأدب العام والمقارن

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار / عنابة

ص.ب. 12 عنابة – 23000 / الجزائر

الموقع الإلكتروني: llgc.univ-annaba.dz

البريد الإلكتروني: ettawassol.eladabi@gmail.com

التّرقيم الدّولي الموحّد للمجلّات: ISSN 1112-7597

ر. ت. م. د.إ: EISSN 2588-2333

رقم الإيداع القانوني: Dépôt légal: 2007-4999

الهيئة الفخرية:

1/ أ.د. مختار نويوات (جامعة باجي مختار – عنابة–)/ الجزائر

2/ أ.د. بيار برونال (جامعة الصوربون)/ باريس

3/ أ.د. حسام الخطيب (جامعة قطر)/ قطر

4/ أ.د. يوسف بكار (جامعة اليرموك)/ الأردن

5/ أ.د. عز الدين المناصرة (جامعة فيلادلفيا)/ الأردن

لجنة العدد العلمية:

1– أ.د. عبد المجيد حنون (ج. عنابة) / الجزائر

2– أ.د. محمّد إبراهيم حوّر (الجامعة الهاشميّة)/الأردن

3– أ.د. صالح ولعة (ج. عنّابة) / الجزائر

4– د. محمود عبد الغفار غيضان (ج. القاهرة)/ مصر

5– أ.د. رشيد شعلال (ج. عنابة) / الجزائر

6– أ. د. عبد الحليم حسين الهروط (ج. العلوم الإسلامية العالمية) / الأردن

7– أ.د. عبد الرّحمن تيبرماسين (ج. بسكرة)/ الجزائر

8– د.عباس يداللهي فارساني (ج. تشمران–الأهواز)/ إيران

9– أ.د. صالح بورقبي (ج. عنّابة) / الجزائر

10– أ.د. نادية هناوي سعدون (ج. المستنصرية)/ العراق

11– أ. د. مليكة بن بوزة (ج. الجزائر 2) / الجزائر

12– أ.د. هالة بن مبارك (ج. تونس) / تونس

13– د. نصر الدّين بن غنيسة (ج. بسكرة) / الجزائر

14– د. أحمد يحي علي (ج. عين شمس–القاهرة)/ مصر

15– أ.د. بشير إبرير (ج. عنابة)/ الجزائر

16– أ.د. بينيديكت لوتولبي (ج. لاريونيون)/ فرنسا

17– د. حميد بوحبيب (ج. الجزائر 2) / الجزائر

18– د. ن. شمناد (جامعة كيرالا)/ الهند

19– أ.د. وحيد بن بوعزيز (ج. الجزائر 2) / الجزائر

20– أ.د. حيدر غيلان (جامعة صنعاء)/ اليمن

21– أ.د. رشيد قريبع (ج. قسنطينة)/ الجزائر

22– د. حافظ عبد القدير(ج. بنجاب– لاهور)/ باكستان

23– أ.د. حفيظ ملواني (ج. البليدة) / الجزائر

24– أ.د. محمّد القرعان (ج. اليرموك)/ الأردن

25– د. سميرة صويلح (ج. عنابة)/ الجزائر

26– أ.د.محمود علي حسينات (ج. اليرموك) / الأردن

27– أ.د. عباس بن يحي (ج. المسيلة) / الجزائر

28– أ.د. مايا بوطغو (ج. فرجينيا)/ الولايات المتحدة الأمريكية

29– د. جلال خشّاب (ج. سوق أهراس) / الجزائر

30– أ.د. مصطفى كيحل (ج. عنّابة) / الجزائر

31– د. مديحة عتيق (ج. سوق أهراس) / الجزائر

32– د. فلة بن عابد (ج. عنّابة) / الجزائر

33– د. آمنة بن منصور (ج. عين تيموشنت)/ الجزائر

34– د. محمّد بكادي (م.ج. تامنغست) / الجزائر

35– أ.د. سامية عليوي (ج. عنّابة) / الجزائر

شروط النشر في المجلة

الشّروط الشّكليّة:

1. يُكتب البحث وفق النّموذج* المعدّ سلفًا، بعد تحميله من صفحة المجلة على البوابة الإلكترونية للمجلّات العلميّة (ASJP) من خلال النّقر على خانة "تعليمات للمؤلّف".

2. يُكتب البحث في نسخة إلكترونيّة بصيغة word في صفحة مقاسها (16×24 سم)، مع أطراف هامشية للصفحة على الشكل التالي: 2.5 سم من أعلى الصفحة، و2سم من أسفل الصفحة ومن يمينها وشمالها.

3. لا يجب أن يتجاوز حجم المقال الـ25 صفحة و لا يقلّ عن 15 صفحة.

4. تكتب البحوث العربية بخط (Traditional Arabic) حجم16، والهوامش14، أمّا البحوث الأجنبية، فتكتب بخط (Times New Roman) مقاس14، والهوامش12.

5. تكون الهوامش آليّة وفي آخر المقال، ويوضع رقم الهامش في المتن بين قوسين مرتفعًا عن سطر الكتابة، أما في الحاشية فيكون رقم الهامش من غير قوسين وفي مستوى سطر الكتابة.

6. تكون المسافة بين الأسطر في المقالات المكتوبة بالعربية 1 سم، أمّا البحوث المكتوبة باللغتين الفرنسيّة أو الإنجليزيّة فتكون المسافة 1.15 سم.

7. يُرفق البحث بملخّص باللّغتين العربيةّ والإنجليزيّة، (لا يقل عن خمسة أسطر ولا يزيد عن العشرة)؛ تحدّد فيه الإشكالية وأهمّ العناصر والنتائج؛ ويُرفق بكلمات مفتاحية (باللّغتين) لا تقلّ عن خمس كلمات ولا تتجاوز العشرة.

8. تُخصّص الصّفحة الأولى من المقال لكتابة العنوان بالبنط العريض(بحجم 20 إن كان بالعربيّة و18 إن كان بغيرها) وسط السّطر، ويكون تحته من جهة اليسار اسم

المؤّلف (اسم ثلاثي على الأكثر)، ثم تحته اسم المؤسّسة أو الجامعة التي ينتمي إليها الباحث، ويليه البريد الإلكتروني.

9. باقي الصّفحة الأولى يخصّص لكتابة الملخص باللّغتين جنبًا إلى جنب (كما هو موضّح في النّموذج المرفق)* بحجم خط 12 بالعربية و 11 بالإنجليزيّة، ثمّ الكلمات المفتاحيّة.

10. تكتب العناوين الرّئيسيّة في المقال بحجم 16 (غليظ Gras) من أوّل السّطر، أمّا العناوين الفرعيّة فتُزاح عن أوّل السّطر بمسافة 1 سم، وتكتب بحجم 14 (غليظ Gras).

11. إن كان المقال يحتوي على أشكال وجداول فالأوْلى أن تكون في شكل صورة لتفادي وقوع أي خلل، وإلّا فتوضع في آخر المقال مع وضع علامة للإحالة عليها.

12. لا يترك فراغ قبل الفاصلة والنّقطة وعلامات التّعجّب والاستفهام، ويكون الفراغ بعدها وجوبًا، كما لا يترك فاصل بين الواو وما بعدها.

13. يكون رأس الصفحة آليًّا ومتمايزا بين صفحة فرديّة وزوجية كما هو مبيّن في النموذج المرفق*. يكتب في رأس الصفحة الأولى اسم المجلة ورقم المجلّد والعدد وسنة الإصدار...، وفي التالية يكتب اسم صاحب المقال (اسم ثلاثي على الأكثر) وعنوان البحث (مختصرا).

الشّروط الموضوعيّة:

1. تنشر المجلة البحوث والدّراسات العلمية الأصيلة التي تعنى بقضايا الأدب العام والمقارن والنقد والترجمة، شريطة ألاّ تكون منشورة بأيّة صيغة كانت، أو مقدّمة للنّشر.

2. يُرفق المقال بتعهّد موقّع من طرف المؤلّف يؤكّد عدم نشر المقال، أو تقديمه للنّشر في أيّة جهة أخرى.

3. تنشر المجلة البحوث باللّغة العربية أساسا، وباللّغتيْن: الفرنسية أو الإنجليزية.

4. تُنشر المقالات المترجمة شرط أن ترفق بالنّص الأصلي.

5. يتحمّل الباحث مسؤولية تصحيح بحثه وسلامته من الأخطاء.

6. تخضع كلّ البحوث للتّحكيم العلمي، ويخطر الباحث بالنّتائج.

إجراءات النـشر:

1. لا تعبّر المقالات بالضرورة عن رأي المجلّة.

2. يخضع ترتيب الموضوعات لاعتبارات فنّية لا غير.

3. لا يشترك في المقال الواحد أكثر من مؤلّفين اثنين (02).

4. لا تُعاد البحوث إلى أصحابها نُشرت أم لم تُنشر.

5. يُشترط لنشر المقال أن يُدرج الباحث قائمة المصادر والمراجع (ببليوغرافيا المقال) منفصلةً عبر حسابه على البوّابة.

6. لا يحقّ للباحث الذي نُشر مقاله بالمجلّة أن يُعيد نشره مرّة أخرى بأيّ صيغة كانت، إلّا بإذن كتابي من رئيس التّحرير.

7. حقوق النّشر والطّبع محفوظة لمجلّة "التّواصل الأدبي" ولجامعة باجي مختار/عنّابة.

* ترسل البحوث على عنوان المجلّة عبر البوّابة الجزائريّة للمجلات العلمية (ASJP) بصفة حصرية، عبر هذا الرّابط:

http://www.asjpcerist.dz/en.PresentationRevue/82

* للاستفسار الرّجاء التّواصل عبر البريد الإلكتروني للمجلّة:

ettawassol.eladabi@gmail.com

تقييم المقالات:

1. تُعرض المقالات على للتّحكيم السّري عبر البوابة الجزائريّة للمجلّات العلميّة حصرًا.

2. كلّ مقال لا يحترم الشّروط الشّكليّة في كتابته يتمّ رفضه تلقائيا ولا يحال على التّحكيم.

3. في حال استيفاء المقال لشروط النّشر، تقوم هيئة التّحرير باختيار محكّميْن اثنين، وقد تستعين بثالث لترجيح أحد الرأييْن إن كان بينهما اختلاف في قرار القبول أو الرّفض.

4. تكون ملاحظات المحكّمين إمّا بالقبول، أو بالقبول مع تعديل كبير أو بسيط، أو بالرّفض.

5. لهيئة التّحرير صلاحيّة قبول أو رفض أيّ مقال أو بحث دون إبداء الأسباب، وذلك وفق ما تقتضيه الموضوعيّة العلميّة.

أحكام ختامية:

1. العضوية في إدارة المجلة طوعية.
2. النشر في المجلة مجاني.
3. لا يُدفع للباحث مكافأة عن نشر بحثه في المجلة.

الـفـهــرس

المـوضوع الصفحة

الافتتاحية 10-12
أ.د/ ساميـة عـليــوي

1. أ/ بوبكر النية أ.د/ مشري بن خليفة 13- 36
ديالكتيك التأويل عند محمد أركون:
من السياجات الدوغماتية إلى العقل المنبعث

2. د/ حسين أحمد كتانة ..... 37 - 52
النظم حلقة وصـل بين النحو والبلاغـة وموقف المحدثين منها

3. د/ ويزة غربي ..... 53 - 68
المقارنة النمطيّة وسلطة التوازي التاريخي
بين "فيكتور جيرومونسكي" و "بيير ف. زيما"

4. أ/ أحمد خضرة ..... 69 - 91
مفهوم الأدب الإسلامي وسماته في ضوء الدّراسات الحديثة

5. د/ سُـميّـة إبـريـر ..... 92 - 104
المـؤشـرات النصية في رواية "قصيدة في التذلل" للطاهر وطار

6. أ.د/ سامية عليوي و د/ عائشة لعبادلية ..... 105 - 131
قصيدة "شهرزاد والليلة الثانية بعد الألف" لعبد الحليم : قراءة جماليّة

7. د/ وهـاب داودي 132- 156
التناص الصّوفي والأسطوري في شعر مصطفى الـغـمـاري

8. أ/ سارة كسيبي **157- 174**

أشكال التفاعل بين الشّعر والتصوير

ـ بحث في المآزق النّظريّة للقصيدة التصويريّة ـ

9. Mohammad Reza Fallah Nejad ..... **175 - 199**

Dépression et troubles affectifs dans le *Journal de deuil*

الكلمة الافتتاحية

نستقبل سنة ميلادية جديدة، نتمنّاها سنة أمن ورخاء على أمّتنا العربية الإسلامية، ومعها نستقبل العدد الرّابع عشر من مجلّة 'التّواصل الأدبي' التي استطاعت بجهود خبرائها والباحثين الذين اختاروها منبرا لأبحاثهم، وبصدق أمانة تحريرها في العمل، أن تثبت نفسها في صف المجلاّت العالمية، وأن تحصل على معامل التّأثير العربي للسّنة الثّانية، لترتقي من 1.7 في سنة 2018 إلى 1.8 في سنة 2019؛ وما ذلك إلاّ دليل على المكانة التي وصلتها، سواء من حيث نوعية المقالات التي تُنشر على صفحاتها، أو من حيث الاهتمام الذي يوليها لها طاقمها (خبراء ومحرّرين) شكلا ومضمونا.

يتوفّر العدد الرّابع عشر (14) من مجلّة 'التّواصل الأدبي' على تسع(09) مقالات – ثمانية منها باللّغة العربية وواحد باللّغة الفرنسية– تنوّعت الدّراسات فيها بين: الدّراسات النّظرية والتّطبيقية النّقدية في مختلف الأجناس الأدبية.

يتصدّر العدد مقال نظري بعنوان **'ديالكتيك التّأويل عند مُحَمَّد أركون: من السّياجات الدّوغماتية إلى العقل المنبعث'**، يحاول فيه صاحبه الكشف عن استراتيجيات التّأويل التي اعتمدها "مُحَمَّد أركون" في مقاربة النّص الدّيني، لما يتيحه التّأويل من فهم وتجاوز للقراءات التّقليدية التي طالما أسّست لأحادية المعنى.

ثاني مقال نظري يحمل عنوان **'النّظم حلقة وصل بين النّحو والبلاغة وموقف المحدثين منها'**، يتناول فيه الباحث مصطلح النّظم بوصفه ارتباطا للكلمات بعضها ببعض داخل النّسق الكلامي وترتيبها بحسب المعاني، مؤكّدا أنّ ذلك لا يتأتّى إلاّ وفق الأحكام النّحوية؛ مبرزا دور عبد القاهر الجرجاني في ذلك.

ثالث مقال نظري يحمل عنوان **'المقارنة النّمطيّة وسلطة التّوازي التّاريخي بين "فيكتور جيرومونسكي" و"بيير. ف. زيما"'**. تتناول فيه صاحبته ما دعت إليه المدرسة السّوسيولوجية من ضرورة تواشج الأدب المقارن مع باقي العلوم من أجل إرساء مفهوم تفاعلي للآداب العالمية على أساس النِّدِّية وليس على أساس التّفاضل، وفق منظور "**التّوازي التاريخي**" الذي جاء به" فكتور جيرومونسكي" (Victor Gyromonskij) ووفق ما يُطلق عليه "بيير فاليري زيما" (Pierre.V.Zima) "**التّناص الثّقافي المقارن**" الذي ينطلق عنده من مبدأ التكافؤ الثّقافي بين الحضارات.

أما المقال النّظريّ الرّابع، فيحمل عنوان **'مفهوم الأدب الإسلامي وسماته في ضوء الدّراسات الحديثة'**، يتناول فيه الباحث مفهوم مصطلح الأدب الإسلامي الذي يوازن بين الجمالية، وشحن الأدب بالقيم والمبادئ، مبرزا خصائص هذا الأدب وتصوّره.

أما المقالات التّطبيقية، فيتصدّرها مقال بعنوان **'المؤشّرات النّصّية في رواية "قصيد في التذلّل" للطّاهر وطار'**، تتناول فيه الباحثة رواية 'قصيد في التّذلّل' للطّاهر وطّار بالدّراسة، مركّزة على النّصوص الموازية، أو المؤشّرات النّصية (من عناوين رئيسة وفرعية ومقدّمات وإهداءات...) التي تعدّ مفاصل أساسية في فهم النّصوص الأدبية.

سادس مقال يحمل عنوان **'قصيدة "شهرزاد واللّيلة الثّانية بعد الألف" لعبد الحليم مخالفة –قراءة جمالية–'**، تحاول فيه الباحثتان تتبّع مواطن الجمال التي أضفتها الأسطورة على هذه القصيدة، وكيف تعامل الشّاعر مع الأسطورة كي يجعل منها عنصرا بنائيا جماليا من خلال تفكيكها وإعادة تشكيلها وفق رؤيته الشّخصية.

أمّا المقال السّابع، فيحمل عنوان **'التّناص الصّوفي والأسطوري في شعر مصطفى الغماري'**، يتتبّع فيه الباحث التّناص الصّوفي والأسطوري اللّذيْن يعدّان مصدريْن من

مصادر الإلهام بالنّسبة إلى الشاعر المعاصر، إذ يتمكّن –من خلاله– من الكشف عن آلامه وآماله وعن هموم أمته وطموحاتها، وكان شعر الغماري مدوّنة البحث.

ثامن مقال، يحمل عنوان **'أشكال التّفاعل بين الشّعر والتّصوير –بحث في المآزق النّظرية للقصيدة التّصويرية–'**، تتناول فيه الباحثة ظاهرة التّفاعل بين الشّعر والتّصوير، لتثير مجموعة من الإشكالات النّظرية التي تتخبط فيها القصيدة التّصويريّة المعاصرة، بعدّها شكلا شعريا جديدا يمزج بين المرئي والمكتوب.

آخر مقال، مكتوب باللّغة الفرنسية، يحمل عنوان **'الاكتئاب والاضطرابات العاطفية في "يوميات الحداد"'** التي يخلّد فيها رولان بارث صورة والدته بعيدا عن الحزن واليأس، معبّرا عن الحبّ الذي يكنّه لها. ومن خلال تعبيره عن ذاته وحديثه عن غياب الأحبّة، وضع "بارث" نفسه في مسار الإبداع الرّوائي.

يخضع ترتيب المقالات كالعادة إلى شروط تقنية لا غير.

وفي محطّتها الرّابعة عشر، استطاعت "التّواصل الأدبي" أن تجد لها مكانا في قاعدة بيانات "معرفة"، فهنيئا لنا جميعا بهذه المكانة.

ونحن إذ نتمنّى أن يجد قرّاؤنا في هذا العدد ما ينفع، فإنّنا نهيب بخبرائنا، شاكرين الجهود التي بذلوها حتّى يصدر العدد بهذا المستوى، كما نهيب بباحثينا، شاكرين لهم الثّقة التي وضعوها في المجلّة، والتي ما كان هذا العدد ليصدر لولاها.

فشكرا لكلّ الأيادي التي تعاونت كي تكون 'التّواصل الأدبي' على ما هي عليه.

رئيسة التّحرير:

أ.د/ سامية عليوي

EISSN 2588-2333 ﴿التـواصل الأدبي﴾ ISSN 1112-7597
العدد التسلسلي: 14 ـ جانفي 2020 المجلد: 09 / العدد: 01

النظم حلقة وصل بين النحو والبلاغة وموقف المحدثين منها

د/ حسين أحمد كتانة
جامعة آل البيت/ الأردن
drkittaneh@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2019/02/05
تاريخ القبول: 2019/03/19

ملخص:

النّظم هو ارتباط الكلمات بعضها ببعض داخل النّسق الكلامي وترتيبها بحسب المعاني والأغراض الكامنة في نفس المتكلّم، على أن يكون ذلك وفق الأحكام والقوانين النّحوية. فهو على هذا ضرب من التأليف المحكَم بين الكلمات وليس مجرد الجمع بينها كيفما اتفق. فلا نظم إذاً إلاّ بهذا التأليف القائم على اختيار الألفاظ التي تتألف منها التراكيب، ثم بناء هذا التأليف على ما يوافق سنن اللغة وقوانينها، مع مراعاة ما تكون عليه ظروف المخاطَب وحالاته، وما تمليه سياقات الكلام ومقاماته، ليأتي الخطاب مناسبا لما سيق من أجله. وقد تناول كثير من الباحثين نظرية النظم بالدراسة والتحليل وتعددت آراؤهم وتشعبت أفكارهم، غير أنها تلتقي كلّها في أنّ فكرة النظم هذه نابعة من عبقرية الفكر العربي، وأنّ أبرز من طوّرها وارتقى بها إلى مستوى النظرية اللغوية البلاغية هو عبد القاهر الجرجاني ؛ حتى إنّ ما أتى به الجرجاني غدا منهلاً لكثير من الباحثين والمنظرين المحدثين في صياغة نظرياتهم..

Abstract:

Composition is the correlation between words within context and the arrangement of these words according to the meaning and the underlying purposes of the speaker in accordance with the rules and regulations of syntax. Joining the words with each other in a perfect way and not just putting them together. Choosing the right words and phrases then composing should be conducted in accordance with the rules and regulations of the language. In addition to that the circumstances of the addressee and the context should be considered when composing in order to achieve the purpose of composing. Many researchers studied and analyzed the theory of composing and came up with many thoughts and ideas but they all agreed that the whole process is originating from the Arabic Intellect. One of the most prominent scholars who developed and left composing up to the level of linguistic theory was Abd al- Qahir al- Jurjani. It can be said that what he came up with was the source of information that helped all researchers, modernist and theorists to come up with their own theories.

يمكن أن نلحظ عناية علماء العربية الأوائل بالنظم من خلال تطبيقاتهم في مجال الجمل والتراكيب، وإن لم يستعملوا هذا المصطلح فقد كان اهتمام **سيبويه** بالتأليف والنّظم واضحًا جليّا، مراعيا فيه أحوال النّحو منتهجا فيه نوعا من الدّقة في الاستعمال، إذ يرى أنّ لكلّ شكل من أشكال النّظم معناه، ويظهر ذلك كلُّه من خلال عقده فصلاً كاملا في كتابه أسماه "باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فالمستقيم الحسن كقولك (أتيتك أمس). وأمّا المحال: فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول (أتيتك غدًا) وأمّا المستقيم القبيح: فأن تضم اللفظَ في غير موضعه، نحو قولك (قد زيدًا رأيتُ) وأمّا المحال الكذب، فقولك (سوف أشرب ماء البحر أمس)."[1]

وبهذا يظهر أنّ **سيبويه** قد تفطّن لمفهوم النظم قبل غيره، ثمّ إنّ المتصفّح لكتابه يرى أنّه لم يفرّق بين النحو والبلاغة، ولم يكن النحو عنده مجرّد النظر في أواخر الكلمات من حيث الإعراب، وإنّما النحو عنده يشمل هذا، ويشمل أيضا الجملة ونظْمها وتركيبَها، وبيانَ ما فيها من حسْن أوقبْح. ولا شكّ أنّ هذا كلّه لا يشمل علم النحو فحسب، وإنّما يشمل أيضا علم البلاغة.[2]

ونستطيع أن نقرر بإنصاف أنّ نظرية النظم مرادفة لعلم التراكيب وهي تشمل النحو والبلاغة معاً، كما كان كل من النحاة والبلاغيين قد اشتركوا في تأسيسها، من غيْر أن نغفل سبق النحاة إلى وضع أسسها الأولى، ولا جهود البلاغيين الذين استوت على أيديهم نظريةً متكاملة.. فقد كان " للنحاة العرب يد طولى في دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند الجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير، أوذكْر وحذف.

ولعل **سيبويه** (ت 180هـ) كان أقدم الذين وقفوا عند هذه الجوانب ودرسها بعمق في فصول كتابه الشهير وأبوابه، ولكن **سيبويه** والنحاة لم يسموا هذه

البحوث نظْماً، وإنما هي قواعد تسير عليها العرب في كلامها أو إنشائها. ولا نستطيع أن ننسب إليهم بعد ذلك نظرية النظم التي حاول بعض المعاصرين أن يربطها بهؤلاء النحاة ربطا وثيقا ليجرد البلاغيين من الأصالة والتجديد، مع إيماننا بأن الموضوعات التي بنيت عليها هذه الفكرة كانت نحوية محضة، وقد استفاد منها البلاغيون وطوروها وصوروها أحسن تصوير.."[3]

غير أنّ المعالم الحقيقية الأولى لفكرة النظم بدأت تتّضح مع **الجاحظ** في كلامه عن إعجاز القرآن، إذ استعمل مصطلح النظم ومثّل له، ما نستنتج فكرة النظم من خلال كلامه عن اللفظ والمعنى إذ يقول: ".. ومتى شاكل اللفظ معناه وأعرب عن فحواه وكان لتلك الحالة وَفْقًا ولذلك القدْر لِفْقًا..كان قمينًا بحسن الموقع وبانتفاع المسمع "* فهو يتكلّم عن اختيار الألفاظ المناسبة للمعاني المراد التعبير عنها، ولكل نوع من المعاني نوع يلائمه من الألفاظ، وتلك من صفات النظم.

وتناول فكرة النظم علماء كثيرون، غير الذين ذكرناهم، كأبي جعفر **النحاس** وأبي سعيد **السيرافي** وأبي هلال **العسكري** وغيرهم. وذلك قبل أن يتناولها عبد القاهر **الجرجاني** الذي كان له فضل جمع الأفكار السّابقة واستيعابها وتنظيمها في إطار نظريّة نحويّة بلاغية متكاملة. وقد اعتبر **القزويني** أن فكرة النظم عند **الجرجاني** هي (تطبيق الكلام على مقتضى الحال). **فالقزويني** بهذا يجعل النظم ألصق بالبلاغة، في حين يجعله **الجرجاني** ألصق بالنحو، مع أن منطلق الجرجاني بلاغي في المقام الأول. وهذا من أقوى الأدلّة على كون النظم حصيلة اتحاد النحو مع البلاغة. وهذا ما سعينا إلى إثباته وتأكيده.

لقد عرف النظم عند القدماء مصطلحاً وفهماً وتطبيقاً، فكان **الجاحظ** أول من وضع مصطلحه "معلّلاً به إعجاز القرآن في كتاب له عنوانه: (نظم القرآن) لم يصلْ إلينا. "[4] وكان **الجاحظ** قد "ألّفه للرّدّ على الملاحدة والزنادقة وأعداء

الدين... ويبدو أنه كان يهتم في هذا الكتاب بعرض المسائل البلاغية التي يستعين بها على إبراز وجه النظم الذي اختاره وارتآه وجها مشرقا للإعجاز، لذلك فهو يشير إلى العديد من المسائل البلاغية ودلالتها على الإعجاز البياني للقرآن."[5]

ثم جاء **الخطابي** فكتب رسالته في بيان إعجاز القرآن، مبيناً أنّ هذا لإعجاز يكمن في فصاحة الألفاظ وصحة المعاني وجودة النظوم، إذ يقول: "وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل ومعنى به قائم ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفاً وأشدّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه، وأمّا المعاني فلا خفاء على ذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدّم في أبوابها إلى أعلى درجات الفضل من نعوتها وصفاتها..."[6]

وأمّا **الباقلاني** فتحدث عن النظم ضمن حديثه عن إعجاز القرآن في بلاغته واصفاً إياه بقوله: " إنه بديع النظم عجيب التأليف متناه في البلاغة إلى الحدّ الذي يعلم عجز الخلْق عنه [7]". غير أنه لم يتوسع في بيان صفة النظم القرآني وأسراره من خلال نصوصه. إلى أن جاء **القاضي عبد الجبار** فبيّن ما عناه **الباقلاني**، موضحاً كيفة ردّ الإعجاز القرآني إلى النظم، لكنه استعمل مصطلح الفصاحة بديلاً عن مصطلح النظم، إذ قال: "اعلمْ أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضّمّ على طريقة مخصوصة..."[8].

والملاحَظ ههنا أنّ المعتزلة كانوا أسبق إلى وضع هذا المصطلح، كما كانوا أقرب إلى فهمه وإيضاحه، إذ نجد **الجاحظ** أول من استعمله، وأمّا **القاضي عبد الجبار** فهو أول مَن وضّحه وبيّن حقيقته، وإنْ كان قد استعمل مصطلح الفصاحة مكان النظم، وكلاهما من المعتزلة. وهذا على غيْر ما نجد لدى **الباقلاني الذي لم يتوسع في مفهومه**، وهو من الأشاعرة..

لكنّ الأشاعرة آثروا فيما بعد مصطلح النظم على الفصاحة، من غيْر أن يعدلوا عنها، وهذا ما نجده لدى **عبد القاهر الجرجاني** الذي استعمل المصطلحيْن كليهما، على الرغم من أنّ مصطلح النظم ظلّ هو المهيمن عنده. وهو ما نراه جليّاً من خلال كتابه (دلائل الإعجاز).

إنّ إلمام **عبد القاهر الجرجاني** بما أثاره سابقوه من قضايا الإعجاز وأسراره، واستفادته من كلّ ما أتوْا به في هذا الشأن، هو ما مكّنه من أن يبدع في اجتهاداته وإضافاته، إذْ وُفّقَ في جمع شتات الأفكار السابقة له ليصوغ منها نظرية متكاملة، أصبحتْ تُعرَف بـ (نظرية النظم)، فلا حديث بعد ذلك عن النظم إلاّ مع **الجرجاني**.

وقد عرّف **الجرجاني** النظمَ بقوله: "اعلم أنْ ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمتْ لك فلا تخلّ بشيء منها... فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أوفساده، أووصف بمزية وفضل فيه إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه.. وقال أيضا: ليس النّظم شيئا غير توخّي معاني هذا العلْم وأحكامه فيما بين الكلم. "[9]

ويربط **الجرجاني** ربطاً قوياً بين الذوق والنظم، إذْ يرى " أنّ للنظم أسراراً لا يدركها إلاّ مَن له ذوق وقريحة وذكاء لماح، واستعداد خاص قادر على الوقوع على مواطن الجمال في الأدب، والالتفات إليها والانفعال بها..."[10]

ولم يفد **عبد القاهر الجرجاني** من هؤلاء الذين بحثوا في الإعجاز القرآني فحسب، بل أفاد كذلك من جهود النّحاة قبله، والدّليل على ذلك تلك الشّواهد النحويّة التي استند إليها في كلامه عن النظم وبيان أسراره، فقد تناول أمثلة النّحاة

وما قالوه في الأبواب النّحويّة كالذي نراه من كلام **سيبويه** مثلا في التقديم والتأخير وأنّ التقديم دليل على العناية والاهتمام. ففكرة العناية والاهتمام هاته التي نجدها مجملة عند سيبويه قام الجرجاني بتوسيعها وتفصيلها. ومن ذلك أيضا جواب أبي العبّاس **المبرد** للفيلسوف **الكندي** في الفرق بين قول العرب: (عبد الله قائم، وإنّ عبد الله قائم، وإنّ عبد الله لقائم) من أنّ الأول: مجرّد إخبار والثّاني جواب لسائل والثّالث جواب لمنكر.. وغير هذه الأمثلة كثير ممّا يدلّ على أنّ البحث في أسرار التراكيب بدأ عند النّحاة وذلك قبل أن تنفصل علوم العربية ويستقلّ بعضها عن بعض، فلقد كانت متكاملة لا حدود بينها تميّز فرعا من الآخر، وهذا التّكامل نلحظه جليّا في جهود العلماء الأوائل كالخليل وسيبويه ومن عاصروهما.

وممّا دفع **عبد القاهر** إلى البحث في شأن النظم قضية الإعجاز وقضية اللفظ والمعنى. فقد تتبّع مختلف الأساليب وأسرارها ودرجاتها إلى أن تصل إلى حدّ الإعجاز.. كما نظر إلى اللفظ والمعنى كلاًّ متكاملا، ولا قيمة للجزء فيه منفصلا عن الكلّ، إلاّ أن ينضمّ إلى غيره من أجزاء الكلام. وهذا هو عيْن ما رأيناه عند **القاضي عبد الجبار** قبله.(11)

ويمكن أن نستخلص عدة مزايا للنظم من خلال رؤية **الجرجاني** له؛ منها أنّ النظم هو عبارة عن تعلق الكلمات بعضها ببعض (أي تعلّق اسم باسم أو اسم بفعل أو تعلّق حرف باسم أو تعلق حرف بفعل) وذلك ما تنشأ عنه المعاني النّحوية، إذْ لا كلام من جزء واحد (أي أنه لابد من مسند ومسند إليه للحصول على كلام مفيد).

وهذا التعلّق بين الكلمات يكون بوضعها بحسب القواعد النحويّة والأحكام المتعارف عليها في سنن العربية، وهذا يتطلب من الناظم معرفة النحو ومعانيه المتغيّرة بتغيّر مواضع الكلمات وعلاقاتها، وذلك هو أساس النّظم.

ويجعل **الجرجاني** النظم مستويات ودرجات يترقّى بعضها فوق بعض، فلا يقف مفهوم النظم عند حدّ الصحة التركيبية أو الإعرابية بل يتجاوزها إلى مراتب الحسن والجمال الأدبي والفنّي، وتلك لا حدود لها.

والكلمة المفردة لا قيمة لها قبل دخولها في التأليف، فهي تعبّر – مع غيرها – عن مختلف الأغراض والمعاني الكامنة في النفس. فإذا أمكن استعمال كلمات مفردة مؤدية لمعان معينة في سياقات معينة، فإنّ ذلك سيكون حتماً بربط هذه الكلمات المفردة المنطوقة بأخرى منوية غير منطوقة، وبهذا لا يمكن اعتبارها مفردة لأنها مرتبطة بتلك الكلمات المنوية التي لم تنطق لغرضٍ ما في النفس. فإن لم يكن لها ارتباط ظاهر أو مقدر فإنها تبقى صوتا مفرداً لا يحمل فائدة خبرية إبلاغية، ولا قيمة بلاغيّة أو نحويّة.. أمّا فصاحة الكلمة في النظم فتقاس بحسب مكانها من النّظم ومدى ملاءمة معناها لمعاني الكلمات المجاورة لها والدليل على ذلك أنّ الكلمة الواحدة قد تروق السّامع في موضع ولا تروقه في موضع آخر.

وأمّا وضع الألفاظ وترتيبها على مستوى التراكيب فليس اعتباطيا بل هو مبنيّ على مقاصد النفس ووفقاً لقوانين النحو وأحكامه.. أمّا الحروف فليست مثل الكلمات لأن نظمها ليس بمقتضى معنى أو قصد معيّن، وإنما أُصطُلح على وضعها وترتيبها اصطلاحاً.

فترتيب الكلمات في النطق أو في الكتابة يكون وفق ترتيبها في الذهن وانتظامها في العقل في شكل أفكار، ثم يأتي التعبير والإفصاح عنها، فاللفظ تبع للمعنى في النظم. وفكرة ترتيب الكلمات في النطق بحسب ترتيب معانيها في النفس (في الذهن) تقابل تماماً جدلية العلاقة بين اللغة والفكر وأيّهما الأسبق، وهي من القضايا البارزة في حقل الدراسات اللسانية والنفسية الحديثة. وقد فصل فيها **الجرجاني** بإقراره لقوّة العلاقة بين اللغة والفكر مع أسبقية الفكر على اللغة. ذلك

أنه جعل ترتيب الألفاظ في المرتبة الثانية بعد ترتيب معانيها في الذهن. وإنما يؤتى بالكلام للتعبير والإفصاح عمّا يكمن في النفس من المعاني. وذلك ما تمّ التوصّل إليه في الدراسات الحديثة..

ويتكلم **الجرجاني** في نظمه عن ظاهرة مهمّة تتمثل في الفروق المعنوية بين التراكيب إذ الغرض من النظم هو إدراك وجوه التعبير، وطرقه المختلفة وما بينها من فروق معنوية (كقولنا: زيد منطلق وزيد هو المنطلق والمنطلق زيد... وغيرها) كما في الفصل والوصل والتقديم والتأخير ... وغير ذلك. وهذه هي موضوعات علم المعاني، وهي معاني النحو، كما يفضل البعض أن يسميها. وتقدير الصواب والخطأ في النظم مرجعهما إلى إصابة هذه المعاني أو عدم إصابتها، ذلك أنّ اللغة نظام تتآلف فيه الكلمات من أجل بلوغ المقاصد وتحقيق الفوائد، في إطار التبليغ والتواصل. وتلك هي الوظيفة الأساسية للغة.

ويرى بعض الباحثين أنّ نص **الجرجاني**: "اعلم أن ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمتْ لك فلا تخلّ بشيء منها..."[(12)] قد ضم مصطلحين هما: (النظم ومعاني النحو) ولكنهما غير متطابقيْن، إذْ " قد يبدو من هذا النص أنّ (علم النحو) يتطابق مع (النظم) ويبدو هذا التطابق واضحاً من أسلوب القصر الذي يستخدمه عبد القاهر في قوله: "ليس لنظم إلاّ..." ولكن علينا أن نكون على بصيرة بتفرقة عبد القاهر الضمنية بين (أصول النحو) التي هي قوانين التركيب التي يحصرها في مدخل "دلائل الإعجاز". و(علم النحو) الذي يحاول **عبد القاهر** أن يرسي قواعده، والذي يقوم كتاب الدلائل كله على تفصيله. تنتمي (أصول النحو) إلى مجال قوانين اللغة؛ أمّا (علم النحو) أو (النظم) فهو الذي يحصر الخصائص (الفنية)

أو(الأدبية) في الكلام، شعراً كان أم نثراً... [و] لعلّ في هذا التماثل بين: علم النحو والنظم، في فكر عبد القاهر ما يسمح لنا أن نقول إنّ مفهوم النظم عند عبد القاهر يقترب إلى حد كبير من مفهوم الأسلوب. ويصبح النظم الذي يضع علمُ النحو قواعده، هو(دراسة الأدب) أو (علم الشعر). ويمكن لنا أن نقول إنّ علم الشعر عند عبد القاهر يقوم على أساس لغوي مكين... وحين يقرن **عبد القاهر** بين النظم وعلم النحو، ويوحد بينهما أحيانا، فإنّ ما يقصده بعلم النحوليس هو القوانين النحوية المعيارية التي تحدد حدود الصواب وحدود الخطأ في الكلام..."[13]

ومهما يكن من أمر، فإنّ النظم عند **الجرجاني** لا ينفصل عن النحو بل إنّ النظم هو النحو في أحكامه ومعانيه. فهو ينظر إليه نظرة نحوية بلاغية في آن واحد، إذْ يتكلم عن المزية والفضل في المعاني، وفي هذا إشارة إلى الجانب الفنّي والأدبي للتراكيب وما تؤديه من الدلالات؛ كما يتكلم عن أحكام النحو وأصوله، وفي هذا إشارة إلى الجانب النحوي للتراكيب. وهكذا جمع **الجرجاني** – وهو نحوي وبلاغي في آن واحد – بين البلاغة والنحو. وهذا دليل على ما بينهما من التكامل الذي لا سبيل إلى إنكاره. وأبرز مظاهر هذا التكامل تتجلى من خلال موضوعات علم المعاني التي انقسم الباحثون حول تصنيفها، فاعتبرها بعضهم من صميم النحو، وعدّها آخرون فرعاً من علوم البلاغة.. وهذا دليل آخر على صلة هذه الموضوعات بالنحو والبلاغة كليهما، وأنها تمثل نقطة الالتقاء بينهما. وهو ما نراه ونأنس له، غير آبهين لرأي من يدعو إلى تجريد البلاغة من علم المعاني بضمّه إلى النحو ضمّاً كلّياً، ولا برأي مَن ينفي صلته بالنحو. ذلك أنّ موضوعاته مشتركة بين النحو والبلاغة، وأنه حلقة وصل بينهما، فلا مناص من دراسته دراسة نحوية بلاغية مشتركة. والنظم هو أبرز مظهر من مظاهر هذا التواشج بين العلْمين.

ومن الأدلة على حضور المكوّن البلاغي على المستوى النحوي، أن الكلمة المفردة لا تشكّل ما يعرف بالمجاز والاستعارة والتشبيه وما إلى ذلك من الصور. بل لابد من وجودها في تعليق نحوي يُدخلها مع غيرها في علاقات نحوية لتنشأ عن ذلك أنواع من التراكيب، كالإسناد والإضافة، وما يترتب عن هذه التراكيب من أنماط أخرى كما هو الشأن في التقديم أو التأخير، والحذف والوصل والفصل.. وغيرها[14].

إنّ النظم يقوم على اختياريْن: أحدهما اختيار الألفاظ في ذاتها للمعاني المراد التعبير عنها، والاختيار الثاني هو اختيار المواقع المناسبة لهذه الألفاظ، لأنّ اللفظة الواحدة قد تُستحسَن في موضع ولا تستحسَن في موضع آخر كما يرى الجرجاني..

وهذا ما نجده عند الدكتور **كمال بشر** إذْ يقول: "وما النظم – في رأينا – إلاّ أن تختار الألفاظ المناسبة، ثم تعمد إليها فترتبها في التركيب ترتيبا مخصوصا وتؤلف فيما بينها تأليفا ترتضيه قواعد اللغة، بحيث يخرج التركيب كلاًّ متكاملا منسق الأجزاء مرتبط الوحدات الداخلية، خالياً من النشاز والشذوذ. وليس يأتي هذا التناسق ولا يكون هذا الارتباط إلاّ بمراعاة قواعد النحو بمعنى علم التراكيب (Syntax) وأحكامه فيما يتعلق بموقعية الوحدات وترتيبها في التركيب، وربطها بعضها ببعض ربطاً صحيحاً."[15]

ثم يجعل النظم درجات ثلاثاً: " **أولاها** أن تأتي موقعية الكلمات (word-order) في التركيب مخالفة لقواعد النحو من حيث التقديم والتأخير وما يتبع ذلك من الربط الداخلي بين وحدات التركيب، ومن المطابقة بين هذه الوحدات. هذه الدرجة هي من الخطأ المحض بطبيعة الحال، ومن ثم سوف نهملها ونسقطها من الحسبان. أمّا الدرجة **الثانية** فتتمثل في مجيء الكلام مؤلفاً على وجه غير مشهور أو منهج موسوم بالتجاوز بصورة من الصور، لاشتماله على ما لا ترتضيه أصول

القواعد العامة للّغة، أولا تباعه أساليب من التأليف لا يرتضيها الاستعمال الشائع المقبول عند أهل صناعة الأدب. هذه الدرجة – وإن كانت صحيحة على وجه من التأويل أو التخريج – تبعد بالكلام عن الجودة أو عن الفصاحة، كما يقول البلغاء. ولهذا كان الأولى بالمنشئين أن يتجنبوا هذا الضرب من التأليف، وأن يركنوا إلى الدرجة **الثالثة** التي تتحقق باتباع ما نصّوا عليه من وجوب وضع الكلمات في مواقعها المناسبة لها، بحيث لا يكون هناك قلق ولا منافرة، وبحيث يأتي الكلام منسوقا على ضرب يقبله الذوق اللغوي على صورة تجيزها تقاليد التأليف الجيّد. هذه الدرجة الثالثة – وهي المقبولة المرضيّ عنها – لها حدود معينة يجب اتباعها، ولكثرة هذه الحدود وتنوعها رأى الدارسون أن يشغلوا أنفسهم بالجانب الآخر وهو مناقشة ما يجب تركه والابتعاد عنه بدلاً من النص على ما يجب اتباعه في التأليف على مستوى هذه الدرجة..."[16]

لقد ميز الدكتور **كمال بشر** بين ثلاث درجات متفاوتة للنظم، **أولاها** هي التي يختل فيها النظم بأنْ يخالف أحكام النحو وقوانينه؛ وأمّا **الثانية** فتمثل نوعاً من عدول التراكيب عن الأنماط المعروفة والقواعد المتداولة، ممّا يبعدها عن صفات الجودة مهما كانت صحيحة، لأنّ إعادتها إلى النظام اللغوي المألوف تحتاج إلى اللجوء إلى التأويل أو التخريج الذي لا يتيسر لكل المستعملين للّغة؛ وأمّا **الثالثة** فهي المنشودة، وهي أن يراعَى في الكلام شروط الفصاحة والبلاغة التي عهدتْ عند أهل هذا الفن منذ القديم. وهذه، كما نرى، شروط لغوية بلاغية تتعلق بالنظام النحوي من جهة وبالفصاحة والبلاغة من جهة أخرى.

وإذا جئنا إلى الباحثين المحدثين وجدناهم فريقين: أحدهما يرى ضرورة الفصل بينهما، على اعتبار أنّ لكل منهما مجالَه الخاصَّ به؛ والفريق الثاني يقرّ بدمج المكوّن البلاغي في المستوى النحوي. إذْ يقول بعضهم من الفريق الأول في هذا الشأن:

"فالنحو يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقاتها معا في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة والفِقَر المترابطة الأجزاء. وبذلك تنتهي مهمته ما دام حقّق لنا صحة العبارة في ذاتِها بصرف النظر عن صلتها بالقرّاء أو السامعين. وعلى الفن البلاغي بعد ذلك أن يتصرف في العبارة – مع بقاء صحتها – تصرّفا يجعلها سلِسَة قوية التأثير بعيدة عن التنافر سهلةً قريبة الفهم. فقد تكون العبارة صحيحة التكوين النحوي، ولكنها مع ذلك سقيمة التراكيب صعبة الفهم لا ترضي الذوق "[17] غير أنّنا نستطيع أن نستخلص من هذا الكلام أنّ البلاغة تابعة للنحو، أي أنها تأتي بعده في صناعة الكلام. فبعد أن يؤدّي النحو مهمته المتمثلة في تحقيق صحة العبارة وسلامتها نحويا وصرفيا يأتي دور البلاغة التي تتمثل مهمتها في تحقيق الجانب الذوقي للكلام، بحيث يكون مناسباً للمقامات وأحوال المخاطبين.. لكنّ هذا لا يعني أنّها تنفصل عنه، بل هي ملازمة له. كما أنه لا يعني أفضلية النحو على البلاغة، لأنه يمثل الوسيلة التي تتعلّق بصحة الأداء، وهي تمثل الغاية المنشودة من الكلام. ومن هذا نتبيّن أنّ ثمّة تكاملاً لا سبيل إلى إغفاله بين العلْميْن. فإذا نحن أردنا أن نقدّم كلاماً يقع موقعاً حسناً وجب علينا أن نراعي سلامة التركيب من جهة النحو، ثم نراعي بعد ذلك ما تقتضيه حال المخاطب وما يحيط بها من الملابسات، إذْ لا تكفي السلامة النحوية للكلام لبلوغ أغراضه ومقاصده. "ومن هنا كان فضل البلاغة بعد صحة التركيب النحوي، ولا غنى عن البلاغة لنحوي، كما أنه لا فصل بين النحو والبلاغة في حالات التصوير النفسي والتأثر الاجتماعي. ومن هنا تكون الحاجة ملحة إلى إبراز الصلة بين النحو والبلاغة في حالة التذوق الأدبي للنص وإبراز الإعجاز القرآني في كلام الله –سبحانه وتعالى– وهذا ما جعل بعض البلاغيين يهتم بما يسمى بالنحو القرآني."[18]

ويرى آخرون أن البلاغة والنحو متكاملان من خلال علم المعاني على الرغم من وجود بعض الفروق بينهما، وهي فروق تعود إلى طبيعة كل علم. ومن هؤلاء

الدكتور تمام حسان الذي يرى أن علم المعاني جزء من النحو إذ يقول "إنّ البلاغة السكّاكية صناعة كصناعة النحو. بل إنّ علم المعاني يعدّ من النحو، ولكنه ليس نحو الجملة المفردة، بل نحو النص المتصل. وقد أبان عبد القاهر الجرجاني عن ذلك قبل أن تصبح البلاغة صناعة."[19] ويبيّن الدكتور تمام حسان هذا التكامل من خلال بعض الموضوعات التي يشملها علم المعاني كالإسناد، والخطاب بالجملة الاسمية والفعلية، والأساليب كالشرط والاستفهام والنفي والقصر وغيرها.. غير أنه يشير بعد ذلك إلى ما هنالك من تمايز بين النحو وبين البلاغة التي يمثلها في هذا الشأن علم المعاني، فيرى أنّ البلاغة تتجاوز النحو إلى الجوانب الذوقية النفسية التي لا يصل إليها النحو، ولا يمكن إخضاعها لقواعده وضوابطه وقوانينه..

وانطلاقا من نظرية النظم للجرجاني دعا آخرون إلى تجريد البلاغة من علم المعاني ليتمّ ضمّه إلى النحو باعتبار هذا الفرع من فروع البلاغة هو في الأصل من صميم الدرس النحوي، وأنّ وجوده ضمن الدرس البلاغي هو من قبيل التضليل الذي ينبغي أن يزول. وأبرز من يمثل هذا الاتجاه الدكتور إبراهيم مصطفى الذي يقول بأنّ "جمهور النحاة لم يزيدوا في أبحاثهم النحوية حرفا ولا اهتدوا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه وتأييدا لمذهبه وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سمّوه (علم المعاني) وفصلوه عن النحو فصلاً أزهق روح الفكرة وذهب بنورها. وقد كان أبو بكر يبدىء ويعيد في أنها معاني النحو، فسمّوا علمهم (المعاني) وبتروا الاسم هذا البتر المضلّل."[20]

وقد أبدى هؤلاء وغيرهم عدة ملاحظات على الدرس النحوي بشكله الحالي، ودعوا إلى إقامة تعديلات تمسّ منهجه وبعض موضوعاته. مع وجود فروق بين هؤلاء فيما ذهبوا إليه من اقتراحات للتعديل والتجديد.

خاتمة:

انطلاقاً من هذا النوع من الدراسة نستطيع أن نقدّم المفهوم الصحيح للنحو، كما أراده **سيبويه** و**الخليل** وأئمة النحو الأوائل، وهم من البلاغيين وإن كانوا نحاة؛ ثم كما أكّده عبد القاهر **الجرجاني والسكاكي وغيرهما من النحاة وإن كانوا بلاغيين**. ذلك أنّ نظرية النظم هي التي تتجلى فيها الدراسة النحوية البلاغية القائمة على ضرورة المزج بين علم النحو من جهة وفن البلاغة من جهة أخرى، للوقوف على العلاقات القائمة بين وحدات الكلام على مستوى التراكيب والأساليب. لا من خلال الحركات الإعرابية وحدها، لأنّ هذه الحركات ما وضعتْ إلاّ لتنبئ عن تلك العلاقات التركيبية، وتمييز دور كل وحدة من الوحدات على مستوى التركيب في بناء المعنى.

كما أنّ اللغة تقوم على مستويين يكمل أحدهما الآخر، أولهما المستوى النحوي الذي يعنى بأمر الصحة والسلامة اللغوية بكل أنواعها، والثاني هو المستوى الفني البلاغي الذي يعنى بالأغراض والمعاني والمقاصد والدلالات المترتبة على مختلف التراكيب بكل أنماطها وتنوعاتها..

فالنحو- على ما سبق بيانه - هو سياق ومقام ومعنى ودلالة. وهو أيضاً فنّ وذوق وإبداع، وليس أشكالاً خالية لا حياة فيها.. ولكي يكون كذلك لا بدّ أنْ يقترن بالبلاغة. والوساطة في ذلك هي علم المعاني.

ونحن لا نقول إنّ النحو هو البلاغة، وأنّ البلاغة هي النحو. وإنما نقول بضرورة التكامل بينهما بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر. أي أنهما يتّحدان في عملية التخاطب والتواصل والفهم والإفهام المتبادل. فالنحو لا ينفك عن البلاغة، كما لا ينفك التركيب عن دلالته، فكلاهما مكمّل للآخر متحقق به لا ينفصل عنه..

الهوامـش:

1- ينظر: سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون –دار الجيل. بيروت– ط1 / 1/25-26

2- د/ محمود أحمد نحلة: في البلاغة العربية(علم المعاني) دار العلوم العربية/بيروت– لبنان/ط1 (1990) ص5 – 6

3- د. أحمد مطلوب: أساليب بلاغية – وكالة المطبوعات – الكويت – ط 1 (1980م) ص68

*- لجاحظ، أبوعثمان عمروبن بحر، البيان والتبين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط7، 2،1998/7-8

4- د. شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، مصر، ط6، د. ت. دار المعارف، ص58 .

4- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2006م، 3 / ص331- 334.

5- د/ أحمد جمال العمري: المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني: مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر (1410هـ/ 1990م) ص92 – 93

6- الخطابي: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: (رسالة بيان إعجاز القرآن)، تحقيق مُحَمَّد خلف الله أحمد، ود. مُحَمَّد زغلول سلام، دار المعارف، د.ت. ص27

7- الباقلاني: إعجاز القرآن: شرح وتعليق د. مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي / دار الجيل، 1991.

8- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أمين الخولي (ضمن سلسلة تراثنا) ط1، 1960م: 99/16

9- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م، ص20

10- د/ نجوى صابر: الذوق الأدبي وتطوره عند النقّاد العرب حتى نهاية القرن الخامس الهجري – دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر– الإسكندرية / مصر /ط1 (2006م) ص223

11- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، 99/16 وما بعدها.

12- الجرجاني عبد القاهر،دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م، ص20

13- نصر حامد أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل – المركز الثقافي العربي / ص 160 وما بعدها.

13- حسن ناظم، مفاهيم الشعرية، دراسة مقارنة في الأصول والمنهج والمفاهيم، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1994

14- ينظر: د/ عبد الله أحمد جاد الكريم: النحو العربي عماد اللغة والدّين – مكتبة الآداب / ط1 (1422هـ 2002 م) ص 99.

15- د/ كمال بشر: فن الكلام: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – مصر (2003م) ص94

16- المرجع نفسه: ص95.

17 – أحمد الشايب: الأسلوب – مكتبة النهضة المصرية – ط/6 – ص: 26 .

18 – مُحَمَّد بركات أبو علي: البلاغة: عرض وتوجيه وتفسير – دار الفكر– عمان (1983) ص.116

19- د/ تمام حسان: الأصول – دار الثقافة بالدار البيضاء – ط1(1981)ص .344

20- د/ إبراهيم مصطفى: إحياء النحو– مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة (1959).